الفصـــــل الأول

الإطـــار النـظري للدراســـة

obeikandl.com

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

١ـ مُقدِّمة:

على مشارف القرن الحادي والعشرين – القرن الأول من الألفية الثالثة – وجدت دول العالم نفسها أمام تحديات عصر جديد يسوده التفجر العلمي المتزايد وثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا، هذه التحديات فرضت نوعًا من الصراع حول تحقيق مزيد من التفوق والتميز وما يرتبط بذلك من حتمية توافر الإنسان المتعلم القادر على التغيير لصالحه ولصالح مجتمعه والقادر على الاستمرار في التعليم بنفسه ولديه القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في مواجهة التحديات في الوقت المناسب، والقادر على إيجاد فرصة العمل المناسبة لقدراته في إطار الظروف المحيطة به، لذلك أسرعت الدول المتقدمة إلى مراجعة نظمها التعليمية وقد بدأت أمريكا بذلك في الثمانينيات عندما أعلن رئيسها آنذاك – رونالد ريجان – أنها أمة في خطر[١] ، وقام بتشكيل لجنة رئاسية رفيعة المستوى لمراجعة النظام التعليمي واقتراح السياسات والإستراتيجيات التي تحقق تطوير التعليم حتى تحتفظ أمريكا بمكانتها في العالم كقوة عظمى[٢]، وتبع ذلك إجراء دراسات وعقد مؤتمرات ومناقشات انتهت بصدور قانون جديد للتعليم في عام ١٩٨٨.

وفي التسعينيات طرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش استراتيجية أمريكا ٢٠٠٠، ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فقد أسرعت دول أخرى عديدة مختلفة لمراجعة نظمها التعليمية إدراكًا منها أن التعليم هو مفتاح أو بوابة العبور للقرن الجديد، وفي مقدمة هذه الدول اليابان، وإنجلترا التي تؤكد بصفة دائمة أن الأولوية في برامج حكومتها للتعليم[٣]، أيضًا روسيا والهند وغيرها من الدول التي تدرك أن العقل البشري وحده هو القادر على استيعاب كل المتغيرات في القرن الجديد، ولذلك فهي قد قامت بمراجعة نظمها التعليمية مراجعة شاملة وجذرية بهدف إعداد الأفراد والمجتمع للتعايش في القرن الجديد.

ورغم ما حدث في العالم من حولنا والتغييرات الفعلية في النظم التعليمية في

---

(١) عبد الفتاح جلال : " نحو تطوير التعليم الابتدائي" في مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي من ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣، ج١، التقرير النهائي وأوراق العمل، القاهرة، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٣، ص٢٢.

(٢) سعد الدين إبراهيم وآخرون: "مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم" ، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩، ص ص ١٥-١٦.

(٣) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٩٧، ص١٦.

الدول على اختلافها، إلا أن نظامنا التعليمي لا يزال يعاني من غلبة الكم على الكيف بصورة ضارة والتسرب من التعليم الابتدائي ، وارتداد تلاميذه وخريجيه إلى حظيرة الأمية، وضعف طلاب المراحل التالية في أساسيات القراءة والكتابة وغير ذلك من صور الفقد، وكذلك الخلل في النسب بين الذكور والإناث الملتحقين بالتعليم، وتعدد الفترات[١] وتكدس التلاميذ في الفصول[٢]. أيضا لا تزال نسبة استيعاب التلاميذ بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي لا تزيد عن ٨٠%[٣]، والمقيدين بالمرحلة الثانية لا تتجاوز نسبتهم ٥٨,٣٥%[٤] وفي الثانوي بنوعيه العام والفني ٤٩,٥% من الشريحة العمرية للأفراد في سن التعليم المدرسي[٥] ، كما أن نسبة الأمية ٤٨,٦% أغلبها من الإناث[٦] ، ونسبة البطالة في المجتمع في آخر تقدير لها كانت ١٠% ومن المتوقع أن تصل إلى ١٤% عام٢٠٠٢[٧]. وجدير بالذكر أن ما يزيد عن ٧٠% من هذه النسبة من خريجي النظام التعليمي[٨] ٤٠% منهم من خريجي التعليم الفني[٩]. وتعد نسبة خريجي التعليم العالي في مصر من أقل النسب في دول العالم، حيث لا تزيد عن ١٢,٥% من جملة عدد المتعلمين. بينما في بعض الدول العربية ترتفع هذه النسبة فتصل في لبنان إلى ٢٨% وفي قطر إلى ٢٢%، وعلى مستوى العالم تشير الإحصاءات إلى أن نسبة خريجي التعليم العالي بلغت ٦٤% في أمريكا، ٦٣% في كندا، وتزيد عن ٥٠% في اليابان، وتصل نسبة العلماء بها إلى ٣٥٠٠ عالم بين كل مليون فرد[١٠].

كل ذلك ونحن لا زلنا ننادي بالتجديد والتطوير في التعليم واستقرار سياسته ، ولم تتوقف المطالبة بذلك طوال العقود الماضية منذ عشرينيات القرن العشرين[١١]. مما يدل

---

(١) عبد الفتاح جلال : " نحو تطوير التعليم الابتدائي " ، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٦.

(٢) معهد التخطيط القومي: تقرير عن التنمية البشرية في مصر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٦٧-٦٨.

(٣) Ministry of Education : Education for all in Egypt, Cairo, 1993, p.14.

(٤) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢.

(٥) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٥، مرجع سابق، ص٦٧.

(٦) اليونسكو: تقرير عن التربية في العالم ١٩٩٨، ص١٢٥.

(٧) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٧، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٢٧.

(٨) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٨، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٢٧.

(٩) حسين كامل بهاء الدين: "حوار حول سياسة التعليم في مصر" في مجلة دراسات تربوية، مج٨، ج٥٢، ١٩٩٣، ص١٦.

(١٠) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، مرجع سابق، ص ص١٧-١٨.

(١١) مجلس الشورى: دور الانعقاد العادي الثاني عشر، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة، القاهرة، فبراير ١٩٩٣، ص٢٢-٢٤.

على وجود مشكلات في النظام التعليمي، هذه المشكلات في الغالب ناتجة عن التخبط والتضارب في سياسات التعليم[١]، ذلك في حين أن الدول المتقدمة تتأكد من مدى تحقق مضمون سياساتها التعليمية من خلال ما يطبق في الواقع المدرسي حيث أنه يعكس تحقيق أهداف السياسات الموضوعة [٢].

وعلى ذلك فإن الدعوة المتكررة لتطوير وتحديث التعليم في مصر لا تعكس سوى تأكيد أن هناك فجوة بين الأهداف والمتحقق منها[٣] بين ما نطمح إليه وما نحن عليه الآن، أي أن هناك فارق بين النظرية والتطبيق؛ وهذا يستلزم دراسة مجال التعليم دراسة شاملة بدءًا من السياسة التعليمية ويتطرق إلى ما يترتب عليها من إستراتيجيات وخطط وإجراءات وحتى الوصول إلى المدرسة والفصل والتلميذ كل ذلك في إطار المجتمع نفسه[٤].

٢- مشكلة الدراسة :

في ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في أنه هناك فجوة بين الطموح والواقع في مجال التعليم أي أن هناك فجوة بين ما يعلن من سياسات وما يتم تطبيقه بالفعل، هناك فارق بين النظرية والتطبيق في مجال التعليم في مصر.

وتحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي ، وهو :

إلى أي مدى نجحت السياسات التعليمية في مصر في تحقيق أهدافها التعليمية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية :

أ- ما هي أهم السياسات التعليمية في مصر منذ صدور دستور عام ١٩٢٣ وحتى الآن؟

ب- ما أثر الظروف السياسية والاجتماعية في تشكيل هذه السياسات ؟

ج- ما هي الأطر النظرية لهذه السياسات ؟

د- إلى أي مدى استجابت هذه السياسات لاحتياجات المجتمع المصري ؟

هـ- إلى أي مدى وجدت هذه السياسات سبيلها إلى التطبيق ؟

و- ما أبرز الفجوات بين ما يتم إعلانه من سياسات وبين إنجازات التطبيق ؟

---

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام : التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٧، مرجع سابق، ص٣٣٤.

(٢) Douglas E. Mitchell & Margaret E. Goertz: Education Politics for the New Century, London, the Falmer Press, 1990, p.166.

(٣) نادية جمال الدين : "التعليم وأمن الوطن والمواطن العربي في عالم سريع التغير" في اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد المعلمين العرب، الندوة التربوية من ١٠-١٥ ديسمبر ١٩٩٤، نقابة المهن التعليمية، ١٩٩٤، ص١٠.

(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.

obeikandl.com

٣ـأهمية الدراســـة :

في هذا الإطار تتحدد أهمية الدراسة في تحديد أبـــرز الفجـــوات بيـــن النظريـــة والتطبيق في السياسات التعليمية في مصر منذ صدور أول دستور مصري فـــي القـــرن العشرين في عام ١٩٢٣ وحتى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين مع وضع المقترحات لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق مما يفيد في تقويم السياسة التعليميـــة الحالية وفي صنع وتطبيق السياسات التعليمية في المستقبل وبحيث يمكن إيجاد نوع مـــن الاتساق بين الطموح والواقع في مجال التعليم حتى يسهم التعليم بدور فعال في صياغـــة المجتمع وتكوين الأفراد بما يتفق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين وبمـــا يمكننـــا مـــن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في العالم الجديد الذي تتحـــدد فيـــه مكانـــة الشعوب بقدر ما تملك من معرفة علمية وتكنولوجية.

٤ ـ حـدود الدراســـة :

تنقسم حدود الدراسة إلى :

أ ـ حـدود زمنيـة :

تتحدد الفترة الزمنية للدراسة بصدور أول دستور مصري في القـــرن العشـــرين يتضمن مواد خاصة بالتعليم، وحتى الآن.

ب ـحـدود دراســية : وتشمل :

- سياسة التعليم قبل الجامعي بمرحلتيه :
  - التعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائية والإعدادية.
  - التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني.
- السياسة التعليمية خلال مرحلتي الصنع والتطبيق.

٥ ـ أهـــداف الدراســة :

تتلخص أهداف الدراسة في عرض تطور السياسات التعليمية في مصر في ضـــوء السياق السياسي والاجتماعي المصري خلال فترة الدراسة وصولاً لتحديد أبرز الفجـــوات بين النظرية والتطبيق في الفترات المختلفة ووضع المقترحات لسد هذه الفجوات بما يفيـــد في صنع وتطبيق السياسات التعليمية حاليًا ومستقبلاً.

٦ـ منهـج الدراســـة :

نظرًا لطبيعة الدراسة سيتم توظيف أكثر من منهج حيث سيتم استخدام :

أ - المنهج التاريخي الذي يقوم على جمع الوثائق وتحليلها ونقدها شـــكلاً وموضوعًـــا، وذلك من أجل تتبع الظاهرة المراد دراستها، والتي تتمثل في عرض آليات صنع السياســة

obeikandl.com

التعليمية، وكذلك النتائج المترتبة على تطبيقها[١]،

ب - المنهج الوصفي من أجل تحليل معطيات الواقع التعليمي وتفسيرها تفسيرًا وافيًا على نحو يؤدي الغرض من الدراسة[٢].

جـ - المنهج المقارن للمقارنة بين الفترات التاريخية المختلفة والمتعاقبة[٣].

٧ - تحديد المفاهيم : ، ويتضمن :

أ- مفهوم السياسة.

ب- مفهوم السياسة العامة.

ج- مفهوم السياسة التعليمية.

أ- مفهوم السياسة :

تشير المراجع ودوائر المعارف إلى أن علم السياسة يعد أحد أقدم العلوم الإنسانية فأصوله ترجع إلى ما قبل الميلاد بعدة قرون، كما اتضح ذلك من خلال كتابات الفلاسفة القدامى الذين عاشوا في تلك الفترة[٤]. ويكاد يجمع المؤرخون على أن الفلاسفة اليونان هم أول من وضعوا أسس منهجية لهذا العلم، ومن هؤلاء الفلاسفة هيرودتس وسقراط وأفلاطون وأرسطو[٥]، ولكن علم السياسة ظل متضمناً في علوم أخرى إلى أن استقل بذاته في القرن الثامن عشر عندما بدأت حركة الانفصال بين العلوم المختلفة نتيجة الحركة العلمية التي نشطت في ذلك الوقت[٦]. وعلم السياسة علم اجتماعي في المقام الأول [٧] حيث أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل الاقتصاد والتاريخ والفلسفة وغيرها، وهو يستفيد من اتصاله بهذه العلوم جميعًا حيث إن حقل العلوم السياسية يتضمن عدداً من الفروع مثل :

- الفلسفة السياسية والنظريات السياسية.

---

(١) عبد الباسط حسن : أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٠، ص٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٣.

(٣) ديوبولدب فان دالين : مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص٣١٦.

(٤) David Easton: Political Sciences in International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.12, New York, The Macmillan Co. & The Free Press, 1972, p.p. 282-297.

(٥) منير البعلبكي: موسوعة المورد، مج ٨، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣، ص٥٨.

(٦) David Easton: Political Sciences in International Encyclopedia of the Social Sciences, Op. Cit., p .p.282-297.

(٧) منير البعلبكي : موسوعة المورد، مرجع سابق، ص٥٨.

obeikandl.com

- العلاقات الدولية.
- النظام السياسي وحكومة الدولة.
- السلوك السياسي.
- الإدارة العامة. ، وما إلى ذلك.

وفي الدول المتقدمة هناك اهتمام بدراسة العلوم السياسية وكذلك كيفية الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث في مجالها حيث يقع على عاتق علم السياسة في مثل هذه الدول مهام عديدة منها :

- التطبيق العملي للنتائج التي يتم التوصل إليها خلال الدراسات والبحوث التي يتم إجراؤها والاستفادة منها في الواقع الفعلي حيث تمثل النتائج العملية لهذه الدراسات أساسيات يعتمد عليها الأداء أو النشاط الحكومي خلال المراحل المختلفة وعلى كافة المستويات.

- إعداد الأفراد القائمين بالعمل السياسي والحكومي إعدادا علميا يتناسب وأهمية هذا المجال.

- الاهتمام بتنمية العنصر البشري والإسهام في توفير بيئة تعليمية جيدة للأفراد[١]. ولكن برغم التطور المتلاحق الذي يشهده علم السياسة إلا أنه يصعب تحديد المفاهيم، والمصطلحات في مجاله، وهو في ذلك شأنه شأن كل العلوم الإنسانية التي ترتبط بدراسة السلوك البشري الذي غالبا ما يتسم بالتنوع والاختلاف والذي يصعب معه وضع تعريف موحد أو تحديد مفهوم ما تحديدا دقيقا، وهذه الصعوبة تزداد في مجال علم السياسة إلى الحد الذي تصف معه «إيرا تشاركانسكي» عملية تحديد المفاهيم أو المصطلحات بأنها مضللة [٢]، لذلك فعند تناولنا تعريف مفهوم السياسة واستخدامه في الواقع نجد أن تعريفه يتعدد بتعدد مجالات البحث والدراسة وأوجه النشاط المرتبطة به، ومصطلح السياسة باللغة العربية يقابل ترجمة لكلمتين باللغة الإنجليزية هما Policy & Politics ولكل منهما معنى واستخدام مختلف، سيتم توضيحه فيما يلي :

❖ كلمة سياسة بمعنى Politics يرجع أصلها إلى مصطلح يوناني هو (Polis) وكان يقصد به مجموعة مواطنين يقيمون في إقليم واحد وتحكمهم مصالح سياسية مشتركة، أي أنه كان يقصد به الدولة، والدولة منظمة اجتماعية تمتلك سلطة مطلقة على كل ما هو تابع لها، ومن ثم فإن كل نشاط ينتمي للدولة كان يعتبر نشاطا سياسيا، وعلى ذلك فإن السياسة

---

(١) Robert L. Cord: Political Sciences in: The World Book Encyclopedia. Vol. 15 , World book Inc., 1991, P.p. 339-341.

(٢) Ira Sharkansky: Public Administration. Policy Making Agencies, 2nd ed., Chicago, Markham Publishing Co., 1972. P. 3.

كانت تقتصر على السلطة ونظام الحكم[١] ، وأيضا مدى كفاءة هذه السلطة في توزيع المصالح الموجودة في المجتمع (موارده وثرواته) على جميع أفراده[٢].

❖ وعبر المراحل التاريخية تطور مجال السياسة وأصبح يشمل النظام السياسي والعلاقات السياسية وكل الأنشطة السياسية والمؤسسات التي تعمل على تحديد الاختيارات التي تتم لتوزيع أو إعادة توزيع القيم [٣] في ضوء ظروف المجتمع وإمكانياته، ويقوم السياسيون بهذا الدور[٤] خلال مؤسسات النظام السياسي الذي يمثل " تلك العلاقات السياسية التي تعمل على تخصيص القيم الموجودة في المجتمع" [٥] ، وعلى ذلك فإن كل ما يتم صنعه من قرارات أو خطط أو برامج في ضوء السياسة الكلية للدولة Politics وداخل مؤسسات النظام السياسي ويقتصر صنعه على المختصين بصنع السياسة تمثل سياسات Policies [٦] باعتبارها أحد وأهم نواتج أو مخرجات النظام السياسي والتي يتم وضعها لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين[٧] وباعتبارها التخصيص السلطوي لقيم المجتمع والذي تعمل الحكومة من خلاله على الإجابة عن تساؤلات محددة تتمثل في : من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟ [٨].

إذن فالسياسة بمعنى Policy تنتج عن السياسة بمعنى Politics وتمثل أحد وأهم عناصرها الرئيسية [٩]. وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة بمعنى Politics تعني السياسة القومية للدولة ككل بينما السياسة بمعنى Policy تعني السياسة الخاصة بنظام ما من نظم المجتمع والتي توضع في ضوء السياسة القومية وتمثل التطبيق العملي لها خلال النظم والمجالات المختلفة والمتعددة.

---

(١) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢، ص٨.

(٢) Gabrile Almond: Approaches to study of politics. New York, Macmillan Publishing Co., 1992, p. 212.

(٣) David Easton: "Political System Analysis", In: Approaches to study of politics. Edited by Brnad Susser, New York, Macmillan Pub. Co., 1992. p.p. 192-193.

(٤) Goffory Roberts&Alistair Edward:A new Dictionary of Political analysis, London , Edward Arnold ,1991., p. 98.

(٥) David Easton: "Political System Analysis", Op.Cit,. p. 193.

(٦) David Schuman: Policy analysis. Education and every day life. Masachusetts. D.C heath Co., 1982. p. 142.

(7) Alan R. Ball: Modern Politics and Government. 2nd ed., New York, Macmillan Publishing, 1977, p. 7.

(٨) J. Roland Pennock & David G. Smith : Political Science . An introduction , New York , The Macmillan Co.(1964)

(٩) محمد نصر مهنا : مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١، ص١٤٠.

openkan.com

ومـــن هنا ننتقل إلى مفهوم آخر ينطلق من هذا المفهوم للسياسة ويرتبط به وهـــو :

ب - السياســة العامـــة :

بداية لابد من الإشارة إلى ما ورد في أدبيات السياسة من أن مفهوم السياسة العامة قـد ظهر وتطور خلال مراحل تطور علم السياسة حيث إنه في البداية لم يكن هناك اهتمام مباشر بالسياسات العامة وأنها برزت بوضوح في مجال السياسة من خلال الدراسـات التي كان يجريها«هارولد ستين»في مجال الإدارة العامة في أربعينيات القرن العشرين، ثم بعد ذلك تطورت وتعددت المفاهيم والدراسات في هذا المجال، وقـد مـر مفـهوم السياسة العامة بثلاث مراحل يحددها علماء السياسة في :

❖ **المرحلة التقـليديـة :**

وفي هذه المرحلة كان اهتمام العلوم السياسية مركزًا على المؤسســات والتوجـهات الفلسفية للحكومة، وعلى مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية وما إلى ذلـك، حيـث كانت الدراسات تقتصر على دراسة دور المؤسسات الحكومية وصياغـة السياسـات العامة لكنها لم تكن تلقي الضوء على أهمية أو تفسير العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومضمون السياسة العامة.

❖ **المرحلة السلوكيـة الحـديـثـة :**

خلال هذه المرحلة تركزت الدراسات في مجال السياسة على العمليات والســلوكيات الخاصة بالحكومة وذلك كان لتأثير النظرية السلوكية في مجال العلوم النفسـية، كمـا ركزت الدراسات على سلوك الأفراد والجماعات ودراسة الأنشطة السياسية وجماعات الضغط وغير ذلك، أيضًا اهتمت الدراسات بالعمليات التي تتم خلالها السياسات العامة ولم تهتم بمحتوى أو مضمون السياسة العامة.

❖ **المرحلة المعـاصـــرة :**

وفي هذه المرحلة اهتمت الدراسات بالسياسات العامة من حيث تفسير أسباب ونتـــائج النشاط الحكومي مما تضمن توضيح أثر القوى والعوامل السياسية والاجتماعية علـى السياسات العامة، وكذلك مدى تأثير العمليات السياسية على مضمون هذه السياسـات، وأيضًا تقويم آثارها على المجتمع ومحاولة تحديد النتائج المتوقعـة وكذلـك تقديـر العوامل التي قد تتدخل بمحض الصدفة [١]. وما إلى ذلك من دراسات تتم عند وضـع وتقويم السياسات ، ولكن نتيجة لارتباط تطور مفهوم السياسة العامة بالمراحل التـي

---

(١) Lewis , A. Forman , " Public Policy ". In : International Encyclopedia of Social sciences. Vol. 13, New York. The Macmillan Company & The free Press. 1972, P.P. 204-208.

مر بها علم السياسة، ونتيجة لاختلاف زوايا الرؤى لدى الباحثين في هذا المجال وكذلك اختلاف مراحل السياسة التي يتم تناولها بالدراسة. وتعدد تحديد المصطلحات بتعدد استخداماتها.

وفي تعريف مفهوم السياسة العامة نجد بعض الباحثين يركز في تعريفها على أنها قرارات أو عمليات تتم داخل الجهاز الحكومي في الدولة، والبعض الآخر يركز على الأهداف والوسائل المستخدمة لتنفيذها. أما الفريق الأخير فيركز على علاقتها بالنظام السياسي للدولة باعتبارها أحد مخرجاته، وذلك على نحو ما سيلي:

- **تعريفات اعتبرت السياسة العامة قرارات أو عمليات تتم داخل المؤسسات الحكومية:**

يعرف كل من «لازويل» و«كابلان» السياسة العامة بأنها :

"قرار يتم اتخاذه ويلتزم أثناء صنعه وتنفيذه بإجراءات محددة خلال مراحله المختلفة".

أما «كارل فريدريك» فيعتبر السياسة العامة "مرحلة أساسية يتم خلالها ترجمة مفهوم السياسة إلى أهداف أو غايات أو أغراض". وكذلك «هانز إليو» و«كنث برويت» يعتبرانها "برنامج مقصود يتم وضعه لتحقيق قيم أساسية من خلال الالتزام بتطبيقات محددة" (١). أيضا «وليام دون» يعرف السياسة العامة بأنها "قرارات يتم اختيارها وتحديد طريقة أدائها خلال الأجهزة الحكومية والإدارية" (٢). و«ريتشارد هوفير بيرت» يعتبرها "مجموعة قرارات يتخذها السياسيون بهدف تحقيق غرض عام" (٣). ويؤكد «توماس داي» أن "السياسة العامة تعبير عن اختيار الحكومة لما تفعله أو لا تفعله" (٤).

- **تعريفات ركزت على الأهداف وإجراءات التنفيذ :**

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية السياسة العامة بأنها "مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيفية صنع الأهداف وكيفية تنفيذها" (٥). ويكاد يتطابق تعريف «تشارلز جونز» مع تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية في تعريف السياسة العامة حيث يعرفها بأنها: "عبارة عن هدف أو

---

(١) Thomas R. Dye: Understanding Public Policy. 5th ed., New Jersy, Prentic Hall, 1972.p.2

(٢) William N. Dunn: Political analysis. An Introduction. 2nd Ed., New Jersey. Prentice Hall, 1994, p. 85.

(٣) كمال المنوفي: " تحليل السياسات العامة " فى تحليل السياسات العامة – قضايا نظرية ومنهجية، تحرير السيد عبد المطلب غانم ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨، ص١٣.

(٤) Thomas R. Dye: Policy analysis. The University of Alabama Press. 1976, p. 1.

(٥) Louis A. Forman. Op.Cit., p.p. 204-208.

مجموعة من الأهداف مع وضع برامج لتنفيذ هذه الأهداف والعمل على تحقيقها" (١). أيضا «جيمس أندرسون» يعرف السياسات العامة بأنها: "هدف موجه نحو الفعل يحدده السياسيون لمعالجة قضايا أو أمور عامة" (٢).

- **تعريفات أكدت على ارتباط السياسة العامة بالنظام السياسي :**

يعرف «دافيد ايستون» رائد هذا الاتجاه السياسة العامة بأنها: "التخصيص السلطوي للقيم الموجودة في المجتمع ككل" (٣). وتعرفها «إيرا تشاركانسكي» بأنها "الأنشطة السلطوية للحكومة التي تتعلق بالموارد المختلفة ومصالح الأفراد" (٤). ويعرف «هاري ايكشتاين» السياسة العامة أنها "تعبير عن اختيار النظام بين الأهداف وبين الأدوات" (٥).

خلاصة ما سبق :

إنه رغم تعدد تعريفات مفهوم السياسة العامة إلا أن هذا لا يعني أن هناك اختلافات جوهرية بين هذه التعريفات المتعددة حيث يتضح من خلال نظرة تحليلية إلى هذه التعريفات أنها لا تختلف من حيث المضمون، ولكن هذا التعدد قد يكون نتيجة لـ:

- اختلاف التوجهات الأيديولوجية للباحثين في هذا المجال.
- تناول دراسة مرحلة بعينها من مراحل السياسة والتركيز عليها حيث إنه يتم داخل المؤسسات الحكومية أداء المراحل المختلفة للسياسة بالإضافة إلى عمليات وآليات أخرى تتدخل في هذه المرحلة.

وتميل هذه الدراسة إلى استخدام تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، حيث أنه أكثر شمولا ويركز على الأهداف وإجراءات التنفيذ، وهو تعريف يتفق وطبيعة الدراسة.

جـ السياسة التعليمية:

مفهوم السياسة التعليمية شأنه شأن غيره من المفاهيم تعددت تعريفاته، حيث ركز بعضها على الأهداف أو الأغراض في السياسة،والبعض الآخر ركز على فلسفة التربية، وهكذا.

---

(١) Thomas R. Dye. Understanding Public Policy. Op.Cit., p. 3.

(٢) Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows: People and Politics. An introduction to political science. 2nd ed. New Jersey, John Wily, 1981, p. 347.

(٣) Thomas R. Dye. Understanding Public Policy, Op.Cit. p. 2.

(٤) Ira Sharkansky, Op.Cit. p. 3.

(٥) أماني قنديل: اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨، ص١٠٩.

obeikandi.com

- **تعريفات ركزت على الأهداف في السياسة التعليمية** :

تعرف موسوعة التربية السياسية التعليمية بأنها : " تلك الأغراض التي يحددها المجتمع ويتطلع إلى تحقيقها في مجال التعليم في ضوء معايير ثقافته لإعداد النشء إعدادا متكاملا والعمل على تحقيق هذه الأغراض من خلال العملية التعليمية" (١). ويرى «أحمد عزت عبد الكريم» أن : "السياسة التعليمية لأي دولة هي الأغراض العليا التي تعمل حكومة الدولة في ضوئها على وضع الخطط الخاصة بمجال التعليم ومتابعة هذه الخطط من أجل تحقيق الأهداف" (٢). ويعرفها «أكرم البياتي» بأنها : "تحديد الأهداف التربوية التي يمكن من خلالها تحقيق غايات اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة مع وضع إطار لتحقيق هذه الأهداف" (٣). أيضا ترى "سعاد إسماعيل" أن : " السياسة التعليمية تجسد الأهداف التربوية للدولة ، والتي يتضح من خلالها اتجاه الحكومة نحو قضايا التربية والتعليم حيث تحدد للمجتمع الأولويات التربوية في ضوء سياقه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتضع الخطوط العريضة لمعالجة المسائل والأمور المهمة في التربية والتعليم والتي تكون بدورها أساسا لوضع الخطط" (٤). كذلك تشير "مؤسسة اليونسكو" في أحد أبحاثها إلى أن: "السياسة التعليمية هي ذلك القرار الذي يتضمن حرية الاختيار بين عدة نظم ووسائل وموارد وأدوات غير منفصلة عن الأهداف" (٥).

- **تعريفات ركزت على فلسفة التربية** :

في " تقرير لمجلس الشورى" حول السياسة التعليمية في مصر تم تعريف السياسة التعليمية بأنها : "حلقة متواصلة ومترابطة تبدأ بالفلسفة التربوية التي تستمد منها السياسة التعليمية مبادئها وأهدافها والتي تتصف بثبات واستقرار نسبيين، ومن هذه الأهداف تنبع الاستراتيجية التربوية التي تطرح خطوطا للعمل حيث يتم في ضوئها وضع الخطط التنفيذية للتربية والتعليم، والسياسة بهذا تضع في اعتبارها خبرات الماضي وإنجازات

---

(١) James E. Maclellan: Political Educational in Encyclopedia of Education. Vol. 7, The Macmillian Co. and The Free Press, 1985, pp. 161-181.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : التعليم في عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣) أكرم البياتي : «السياسات والتخطيط للتنمية والتجديد التربوي». في مجلة التربية الجديدة، ع ٢٢، س ٨، يناير/ إبريل ١٩٨١، ص ٤٤.

(٤) سعاد خليل إسماعيل : سياسات التعليم في المشرق العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩، ص ١١٦.

(٥) اليونسكو :"الإصلاح التربوي. اتجاهات عامة وتوجهات مستقبلية "، ترجمة مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، في مجلة التربية الجديدة ، ع ٢٢ ، س ٨ ، مرجع سابق ، ص ١٨.

الحاضر وتركز على استشراف المستقبل الذي سوف تظهر فيه نتائج تنفيذها" (١).

وتقترب «نادية جمال الدين» من هذا التعريف في تعريفها للسياسة التعليمية حيث تعرفها بأنها : "مجموعة من المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم ومن استشراف النتائج والآثار المحتملة للقرارات وبناء على ذلك يتم تحديد الإجراءات التي تلتزم الحكومة الأخذ بها من أجل التأثير في الواقع وتوجيهه نحو الأهداف المخططة، ويتم تنفيذ هذه المبادئ والإجراءات وما يتبعها عادة داخل نظام التعليم كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف التعليمية المرغوب تحقيقها" (٢). ويعرف «حسين بشير، وآخرون» السياسة التعليمية بأنها: "ذلك التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشروعات في مجال التربية والتعليم والتي يراها واضعو السياسات التعليمية أنها كفيلة بتحقيق طموحات المجتمع وأفراده في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة" (٣). ويعتبر «سعيد إسماعيل» السياسة التعليمية بمثابة " الأحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية التي ينبغي أن تبذل لتحقيق أغراض أو توقعات أو تطلعات يستهدفها المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره" (٤).

أما الدراسة الحالية فإنها تتناول السياسة التعليمية باعتبارها " إحدى السياسات العامة في المجتمع التي تتضمن الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والآليات التي يتبناها وصولا لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع" .

٨ ـ الدراسات السابقة :

تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك جهود للمطالبة بوضع سياسة تعليمية في بدايات القرن العشرين ، تمثلت في الدراسات التي ألقت الضوء على واقع التعليم في تلك الفترة ، ووضعت تصورا للسياسة التعليمية في ضوء ظروف وواقع واحتياجات المجتمع. تلك

---

(١) مجلس الشورى : دور الانعقاد العادي الثاني عشر، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة، مرجع سابق ، ص ٨.

(٢) نادية جمال الدين : «منهجية تقويم السياسة التعليمية» في منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر، أعمال الندوة الأولى للبرنامج في الفترة من ١٣ – ١٥ إبريل ١٩٨٨ ، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٤٤.

(٣) حسين بشير وآخرون: "سياسات التعليم في مصر منذ مطلع السبعينيات" في : مجلة البحث التربوي، ع١، ١٩٨٨، ص ١٧٨.

(٤) سعيد إسماعيل علي: «عملية صنع القرار في السياسة التعليمية» في النظام السياسي المصري، التغير والاستمرار، أعمال المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣٥.

obeikandl.com

الدراسات يمكن اعتبارها بمثابة دراسات سابقة في مجال سياسات التعليم في مرحلة ما قبل الثورة . أغلب الظن أن هذه الدراسات كانت وراء نص أول دستور مصري علي مواد خاصة بالتعليم وذلك دون تضمنه لنصوص واضحة بمجالات المجتمع الأخرى كالرعاية الاجتماعية والصحية مثلا .

وعلى ذلك فالدراسات التي تناولت السياسة التعليمية في مصر لم تقتصر فقط على الدراسات التي تناولتها في مرحلة ما بعد الثورة ، و ستعرض الدراسة مجمل لهذه الدراسات وذلك بهدف التعرف على كيفية تناولها النظري والمنهجي لدراسة السياسة التعليمية والاستفادة من نتائجها فى الدراسة الحالية، مع بيان أوجه الشبه و الاختلاف بين ما توصلت إليه الدراسات السابقة والدراسة الحالية . وأهم هذه الدراسات سيتم عرضها على النحو التالي :

الدراسة الأولى : « تقرير يبين حال التعليم الذي تتولاه وزارة المعارف أو تشرف عليه من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٢ » [(١)]:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان :

أ) عدد المدارس الموجودة لكل من البنين والبنات، وكذلك عدد التلاميذ والتلميذات المقيدين بهذه المدارس.

ب) النسبة الضئيلة لأعداد المتعلمين في تلك الفترة والتي تبلغ ٣,٧%.

ج) تحديد الشريحة العمرية التي يجب إلحاقها بالمدارس وخاصة مدارس التعليم الأولي الذي كان يمثل التعليم الشعبي أو العام في ذلك الوقت.

وقد اقترحت الدراسة ما يلي :

أ) ضرورة تعميم التعليم الأولي.

ب) توفير المدارس اللازمة ، وكذلك أعداد المعلمين والمعلمات اللازمين سنويًا لهذه المدارس.

ج) توفير واعتماد الميزانية اللازمة لتعميم التعليم.

د) تحديد كيفية إدارة المشروع.

هـ) تحديد مختلف الإجراءات اللازمة للتنفيذ.

وفي ختام المقترحات أكدت الدراسة على تنفيذ مشروع تعميم التعليم في المرحلة الأولى في البلاد باعتباره أساس التعليم القومي.

---

(١) محمد توفيق رفعت : تقرير يبين حال التعليم الذي تتولاه وزارة المعارف أو تشرف عليه من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٢. القاهرة، وزارة المعارف، ١٩٢٢.

obeikandl.com

وهكذا وضعت هذه الدراسة تصوراً شاملاً للسياسة العامة للتعليم في ذلك الوقت.

أما في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، فعلى الرغم من تعدد الدراسات في مجال التعليم باختلاف فروعه وتخصصاته ومراحله إلا أنه هناك ندرة في مجال الدراسات التي تتناول التعليم من زاوية سياسته.

الدراسة الثانية : (اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠) [١]

هدفت هذه الدراسة إلى :

- رسم صورة مستقبلية للسياسة التعليمية، وذلك من خلال معرفة ملامح تطورات السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠.
- الكشف عن التغيرات التي حدثت في النظام التعليمي خلال فترة الدراسة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها :

- عدم استقرار السياسة التعليمية وارتباط تغيرها بتغير الوزير.
- عدم شمولية السياسة التعليمية.
- عدم التنسيق والتكامل بين السياسة التعليمية والسياسات الاجتماعية الأخرى.
- عدم واقعية السياسة التعليمية حيث إنه يتم إعلانها دون معرفة الإمكانات المتوفرة.
- عدم وضوح أهداف السياسة التعليمية.

ويلاحظ أن الدراسة السابقة عرضت لأهم معالم السياسة التعليمية دون أن تربط بينها وبين المتغيرات المجتمعية، وهذا ما تم تناوله في الدراسة التالية :

الدراسة الثالثة : (اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠) [٢] :

تنطلق هذه الدراسة من ربط السياسية التعليمية بالمتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠ بهدف الكشف عن مدى استجابة السياسة التعليمية للمتغيرات الحادثة في المجتمع ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي

---

(١) علي محمود رسلان : اتجاهات السياسة التعليمية ثم الإستراتيجية في مصر في الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، ١٩٧٤.

(٢) أبو بكر عبيد زيدان : اتجاهات السياسة التعليمية ثم الإستراتيجية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩١.

obeikandl.com

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

١- استجابة السياسة التعليمية في هذه الفترة للتغيرات السياسية الحادثة في المجتمع من حيث ممارسة الديمقراطية لكن ذلك لم يكن كافيا لتخريج مواطن يمارس هذه الديمقراطية.

٢- تأثر التعليم وسياسته واتجاهاته بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة.

٣- استجابة السياسة التعليمية في فترة الدراسة لمتطلبات المتغير السكاني، ولكن هذه الاستجابة كانت على المستوى النظري فقط دون المستوى الفعلي.

٤- استجابة السياسة التعليمية كذلك لمتغير الانفتاح الاقتصادي من حيث التوسع في التعليم الفني واستحداث تخصصات جديدة ، مما أدى إلى زيادة عدد الخريجين عن سوق العمل، كذلك انخفض مستوى العمالة والمطلوب لمشروعات الانفتاح.

ومن تناول دراسة علاقة السياسة التعليمية بالمتغيرات المجتمعية ننتقل إلى دراسة أخرى تتناول سياسة التعليم في علاقتها بالتشريعات التعليمية من وجهة نظر مقارنة مع دولة متقدمة.

الدراسة الرابعة: (دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسات التربوية في مصر وإنجلترا) (١)

تناولت الدراسة العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية وهدفت إلى تقديم تصور علمي يقوم على دراسة تجربة متقدمة لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية، وذلك بهدف تطوير التعليم في مصر ، حيث إن تشريعاته هي التي ترسم خطوط السياسة التربوية ، وذلك فى ضوء **ثلاثة** محاور هي :

- مد الإلزام.
- تحقيق الاستيعاب الكامل.
- التوسع في التعليم الفني.

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن .

وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

أ) نتائج خاصة بالتشريعات التعليمية في مصر :

ويتمثل أهمها فيما يلي :

- افتقار التشريعات التعليمية في مصر إلى الدينامية التي تقتضي استمراريتها

---

(١) نهلة عبد القادر هاشم : دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسية التربوية في مصر وإنجلترا ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

وتسمح لها بمواكبة التغير.

- انفراد السلطة التنفيذية في مصر – متمثلة في شخص وزير التعليم – بصياغة التشريعات التعليمية.
- عدم الربط بين التشريع والسياسة العامة للدولة.
- ضعف المشاركة الشعبية في صياغة التشريعات التعليمية.
- اهتمام التشريعات التعليمية في مصر بالكم دون الاهتمام بالكيف مما كان لـــه آثاره السيئة على جودة التعليم وكفاءة المخرج التعليمي.
- تضارب كثير من القوانين والقرارات مثل مد وخفض الإلزام.

ب) نتائج خاصة بالسياسة التربوية، أهمها :

- قصور السياسات التربوية في تنفيذ التشريعات التعليمية نتيجة لضعف التمويل.
- ضعف أجهزة التخطيط التعليمي على مستوى المحليات.
- عدم استقرار المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للـــوزارة مـــن أهـــم العوامل التي أعاقت رسم سياسة تربوية جيدة.

في حين تناولت الدراسة السابقة السياسة التربوية في علاقاتها بالتشريعات التعليميـــة التي تحدد خطوطها. نجد الدراسة التالية تتناول السياسة التعليمية فـــي علاقتـــها باتخـــاذ القرار من خلال المقارنة بنماذج متقدمة أيضا ، على نحو ما يلي :

الدراســـة الخامســـة: (السياسة التعليمية واتخاذ القرار ٠ دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية) [(١)] .

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين السياسة التعليمية واتخـــاذ القرار، والتعرف على جوانب القصور في العلاقة بينهما ومقارنة ذلك بالولايات المتحـــدة والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا.

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل النظري الفلسفي، والمنهج المقارن.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة منها :

أ – تفتقد السياسة التعليمية لفلسفة مجتمعية واضحة ومحددة المعالم.

ب– ضعف مشاركة التنظيمات الشعبية سواء على المستوى القومي أو على مستوى المحليات.

ج – كثرة التشريعات وافتقارها للاستمرارية والمرونة.

---

(١) رمضان أحمد عيد : السياسة التعليمية واتخاذ القرار. دراسة مقارنة في الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والاتحاد السوفيتي. وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، رســـالة دكتـــوراه غـــير منشورة، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢.

د - ارتباط عملية صنع القرار التربوي واتخاذه وتنفيذه بالمشكلات الاقتصادية.
هـ- الدور المحدود الذي تقوم به السلطات التشريعية في صياغة السياسة التعليمية واستئثار السلطة التنفيذية بهذه العملية.
و - ندرة الدراسات والبحوث التي تتناول دراسة السياسة التعليمية.

ومن تناول اتخاذ القرار وأهميته في السياسة التعليمية انتقلت الدراسة التالية إلى تناول جانب آخر في السياسة التعليمية ، وهو بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة التعليمية ومدى ارتباط هذه المفاهيم والعمليات ببعض المتغيرات المجتمعية.

الدراسة السادسة :(دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينيات)[1]

تنطلق الدراسة من فكرة أن هناك قصوراً في السياسات التعليمية وبالتالي هناك مشكلات عديدة تواجه النظام التعليمي.

وهدفت الدراسة إلى تحليل السياسة التعليمية في مصر خلال الثمانينيات من خلال تحليل المبادئ والمفاهيم والعمليات المرتبطة بها مثل :

- مفهوم الديمقراطية ارتباطًا بالنظام السياسي.
- مفهوم التنمية ارتباطًا بالنظام الاقتصادي.
- مفهوم العدالة الاجتماعية ارتباطًا بالنظام الاجتماعي.

واستخدمت الدراسة منهج التحليل الفلسفي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ) السياسة التعليمية والديمقراطية :

وجدت الدراسة أنه رغم تأكيد السياسات التعليمية المعلنة في الثمانينيات على مبدأ ديمقراطية التعليم إلا أن ذلك لم يتحقق إلى حد ما خلال الواقع التعليمي، حيث لم تتحقق إلى حد ما مشاركة القوى الرسمية وغير الرسمية على اختلاف مستوياتها.

ب) السياسة التعليمية والتنمية الاقتصادية :

وجد أنه هناك عدم توازن بين أنواع التعليم والتخطيط غير الكفء لربط التعليم باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات .

ج) السياسة التعليمية والعدالة الاجتماعية :

وجدت الدراسة أنه بالرغم من إعلان السياسة التعليمية في الثمانينيات لمبدأ تكافؤ الفرص إلا أن المساواة لم تتحقق إلى حد ما سواء كان ذلك في مستوى القبول أو مستوى الاستمرار أو مستوى المخرجات من التعليم.

---

(١) إيهاب السيد محمد إمام : دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤.

obeikandl.com

في حين تناولت الدراسة السابقة السياسة التعليمية من زاوية بعض المفاهيم أو المبادئ المرتبطة ببعض المتغيرات أو العوامل الاجتماعية متمثلة في البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي نجد الدراسة التالية والأخيرة تتناول دراسة السياسة التعليمية من منظور السياسات العامة، حيث تركز على إحدى مراحلها وهي مرحلة الصنع في مقارنتها بنموذج لدولة متقدمة،وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

الدراسة السابعة : (**عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية .. دراسة مقارنة**) [1]

يدور السؤال الرئيسي للدراسة حول كيفية تطوير عملية صنع السياسة التعليمية في مصر، وذلك بغرض أن تتم عملية الصنع على أسس علمية وديمقراطية في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية . وكان المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج المقارن.

وتوصلت الدراسة إلى أنه:

توجد مبادئ أساسية تحكم عملية صنع السياسية التعليمية في مصر تختلف عن الولايات المتحدة، حيث تتسم عملية صنع السياسة التعليمية في مصر بعدة سمات هي:

أ – مبدأ سياسة الفرد.

ب – مركزية السلطة التنفيذية.

ج – عدم استقرار السياسة التعليمية.

د – عدم التنوع.

هـ– عدم المرونة.

و – عدم الانسيابية.

تعليق عام على الدراسات السابقة :

١– تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية الدور الذي يلعبه التعليم في حياة المجتمع.

٢– تتفق الدراسة الحالية ومعظم الدراسات السابقة على ضرورة تطوير التعليم بما يتفق وتطورات الواقع المعاش.

---

(١) نهى حامد عبد الكريم: عملية صنع السياسة التعليمية في مصر والولايات المتحدة . دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

obeikandl.com

٣- تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الثالثة والدراسة السادسة في التأكيد على أهمية ارتباط السياسة التعليمية بالجوانب الاجتماعية الأخرى.

٤- تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة على عدم استقرار السياسة التعليمية.

٥- تتفق هذه الدراسة والدراسة الأخيرة من حيث تناول السياسة التعليمية من منظور علم السياسات العامة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها :

١- لم تقتصر فقط على دراسة السياسات التعليمية المعلنة والمكتوبة لكنها تتناول كل السياسات التعليمية في مصر المعلنة وغير المعلنة والمكتوبة وغيرها منذ صدور دستور ١٩٢٣ وحتى الآن.

٢- لم تقتصر على مرحلة صنع السياسات التعليمية فقط بل تشمل أيضا مرحلة التطبيق وصولا لتحديد الفجوة بين السياسة الموضوعة على المستوى النظري وبين ما يتم تطبيقه بالفعل. وذلك لتحديد مواطن الضعف أو أبرز الفجوات بين المستوى النظري لصنع السياسة والمستوى التطبيقي لها في الواقع بما يفيد في الوصول إلى مستوى أفضل لأداء السياسات التعليمية إلى تمثل أهم سياسات المجتمع وتختص بأهم عناصره وهو العنصر البشري.

مما سبق يتبين أن جميع الدراسات السابقة قد أكدت على جانب صنع السياسة فقط، ومن ثم فإن هذه الدراسة تركز على ما أهملته الدراسات السابقة من أجل بيان الفجوة بين إعلانات السياسة وإنجازات التطبيق.

٩- خطوات الدراسة :

تتحدد خطوات الدراسة على النحو التالي :

الخطوة الأولى :

وتتمثل في عرض الإطار العام للدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة، ومدى أهميتها وبيان أهدافها، وحدودها الزمنية والدراسية، والمناهج المستخدمة، والدراسات السابقة، وتحديد المفاهيم، ويتناول الفصل الأول هذه الخطوة.

الخطوة الثانية :

وتتحدد في عرض الإطار النظري للدراسة فتتناول السياسة التعليمية في إطار السياسات العامة وتلقي الضوء على عمليات صنع السياسة التعليمية من حيث مراحل

الصنع والآليات والعناصر المشاركة في صنعها، ومن ثم تحديد مكانة السياسية التعليمية بين سياسات الدول عامة وتطورها مع بيان خطوات تطبيقها والمعايير التي يتم في ضوئها التطبيق، وهذا ما تناوله الفصل الثاني.

الخطوة الثالثة :

وتتناول السياسة التعليمية في مصر منذ صدور دستور ١٩٢٣ وحتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من خلال عرض السياق السياسي والاجتماعي الذي تم فيه صنع السياسة التعليمية في هذه الفترة مع توضيح كيفية صنعها ومدى تطبيقها، وبيان حجم الفجوة بين المستوى النظري للسياسة التعليمية وما تم تحقيقه في الواقع وهذا ما تناوله الفصل الثالث.

الخطوة الرابعة :

وتختص بدراسة السياسة التعليمية في مصر منذ الثورة وحتى بداية الستينيات فتعرض للسياق الاجتماعي والسياسي في تلك الفترة في توضيح آثار الفترة الانتقالية التي مرت بها البلاد على التعليم، ومحاولة تلبية التعليم لحاجات البلاد قبل أن تأخذ مصر بالتخطيط ومن ثم عرض لنتائج ذلك في الواقع، وهذا ما تناوله الفصل الرابع.

الخطوة الخامسة :

وتتناول عرضا للسياسة التعليمية في مصر خلال الستينيات واستمرار التوسع الكمي ومد المجانية للتعليم الجامعي في بداية الستينيات ثم الأخذ بالتخطيط ووضع الخطة الخمسية ١٩٦٠-١٩٦٥، والخطة الخمسية ١٩٦٥-١٩٧٠ ووضع قانون يشمل التعليم العام بمختلف مراحله في ضوء الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، وهذا ما تناوله الفصل الخامس.

الخطوة السادسة :

وتتناول السياسة التعليمية في مصر خلال فترة السبعينيات ، وتبني البلاد لسياسة الانفتاح ووضع الخطط للتعليم وطرح الأوراق السياسية التي نادت ببناء الدولة العصرية وطرح ورقة تطوير وتحديث التعليم، ومدى تطبيق السياسة التعليمية خلال هذه الفترة ومن ثم تحديد حجم الفجوة بين النظرية والتطبيق، وهذا ما تناوله الفصل السادس.

الخطوة السابعة :

وتتناول السياسة التعليمية في مصر خلال فترة الثمانينيات ، وعرض للسياسات التعليمية ووضع السياسات التعليمية المعلنة والمكتوبة لأول مرة ، وإعلان ثلاث سياسات تعليمية ، وعلى ذلك وضح عدم استقرار السياسة التعليمية وارتباط تغيرها بتغير الوزير

ومن ثم اتساع هوة الفجوة بين السياسة على المستوي النظري وبين المستوي التطبيقي لها وهذا ما تناوله الفصل السابع.

الخطوة الثامنة :

تناولت السياسة التعليمية الحالية والتي تبرز أهميتها من حيث إنها تمثل سياسة العقد الأخير من القرن العشرين ــ عقد تطوير التعليم في مصر ــ وبدايات القرن الحادي والعشرين بكل تحدياته ، وما أعدته الدول المختلفة للعبور إليه، وقد عرضت هذه الخطوة لكيفية صنع السياسة التعليمية وتطور آليات الصنع في مصر. ومدى تطبيق هذه السياسة في الواقع الفعلي ثم عرضت للوضع الراهن لهذه السياسة ، وهذا ما تناوله الفصل الثامن.

الخطوة التاسعة :

وتعرض لخاتمة تبين أبرز الفجوات بين صنع وتطبيق السياسة التعليمية في مصر خلال الفترات المختلفة، ثم عرض لمقترحات لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في السياسة التعليمية بما يمكن من التقارب أو التطابق بين الطموح والمتوقع في مجال التعليم في مصر، وبما يفيد فى صنع وتطبيق السياسات التعليمية حاليا ومستقبلا ، وهذا ما تناوله الفصل التاسع والأخير.

obeikandl.com